اليمن

يجري المبعوث الأممي إلى اليمن، اليوم، مشاورات مع حكومة الرئيس المستقيل، للوقوف على مدى إمكانية تطبيق مقترح الرقابة الأممية على مطار الحديدة. وفيما تتوقع مصادر «الشرعية» أن يُلزَم «التحالف» بقبول المقترح في نهاية المطاف، لا تزال أبو ظبي تهدد بـ«عملية عسكرية جديدة»، متمسكةً بمطلب انسحاب «أنصار الله» من المدينة، في اشتراط لا تدعمه أي أوراق قوة على أرض المعركة

مارتن غريفيث إلى عدن اليوم

أبو ظبي مُتسلّحةً بالعجز: لانسحاب «أنصار الله» من الحديدة!

قبيل ساعات من بدء المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، جولة جديدة من المشاورات الهادفة إلى وقف الهجوم على مدينة الحديدة، ألقت جبهة تحالف العدوان مجدداً ما تسميها «شروطها» لوقف النار وإعادة إطلاق قطار المفاوضات. شروط يبدو واضحاً أن إعلان التمسك بها، تزامناً مع زيارة غريفيث المرتقبة اليوم لمدينة عدن (جنوباً) حيث سيلتقي الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، يستهدف تصعيد الضغوط على «أنصار الله» وحملها على التنازل تحت طائلة «هجوم واسع»

> **تتوهم الإمارات أنها ستستطيع التحكم بمرافئ اليمن مثلما كانت تفعل في جيبوتي**

جديد بدأ الترويج له إعلامياً. لكن الصورة الميدانية تظهر مغايرة تماماً لمقتضيات فرض شروط من هذا النوع، إذ إن الجيش واللجان أضحت لهما الكلمة العليا على الساحل الغربي، فضلاً عن تقدمهما على جبهات أخرى. وعليه، فليس أمام أبو ظبي والرياض، في حال إصرارهما على انسحاب «أنصار الله» من المدينة، سوى المضي في مغامرتهما التي ظهرت أول بوادرها أمس بمجزرة ارتُكبت ضد النازحين من الحديدة، وراح ضحيتها ما لا يقلّ عن 9 قتلى و12 جريحاً.

وكرّر وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، أمس، مطالبته («أنصار الله») بـ«الانسحاب السلمي من المدينة والميناء»، معتبراً «تأمين الحديدة خطوة أساسية نحو خاتمة سياسية»، مضيفاً أن «عملية سياسية بقيادة الأمم المتحدة ستنطلق مع قرار الحوثي تجنّب المواجهة». وفي الاتجاه نفسه، قالت وزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي، ريم الهاشمي: «(إننا) متفائلون ونؤمن بالعملية السياسية»، مستدركة بأنه «لا يمكننا تخيل وضع يكون فيه الحوثيون داخل المدينة». تصريحات لعلّها الأوضح، منذ انطلاق الهجوم على الحديدة في الـ13 من الشهر الجاري، في تجلية الأهداف الإماراتية، ومن ورائها السعودية، من المعركة، وفي الوقت نفسه ما تستبطنه تلك الأهداف من أوهام. تعتقد أبو ظبي أنه لم يبقَ لها لاستكمال السيطرة على سواحل اليمن سوى انتزاع الحديدة من أيدي «أنصار الله»، فتُخيلة أن أي تسوية مستقبلية ستضمن لها حصة وازنة في الخريطة السياسية تخوّلها التحكم بمرافق هذا البلد مثلما كانت تفعل في جيبوتي (قبيل طردها منها). تتجافى الإمارات عن حقيقة أنها أصبحت المكروه رقم 2 لدى اليمنيين بعد السعودية إن لم تكن قد تقدّمت على الأخيرة، وأن إفرازات 3 سنوات (منذ اندلاع الحرب) مارس فيها «التحالف» شتى أنواع الانتهاكات، ولم يستطع خلالها بناء جبهة متينة موالية له، لا يمكن شطبها ببساطة ومن ثمّ تلقّي أبو ظبي والرياض بالأحضان. وما التظاهرات المناوئة لوجود القوات الأجنبية، التي تشهدها محافظة المهرة هذه الأيام بدعوة وتنظيم من قِبَل قوى وشخصيات يُفترض أنها على مقلب «الشرعية»، إلا أوضح دليل على ذلك على الضفة السعودية، ليس ثمة تطابق في النيات والغايات مع الحليف الإماراتي، لكن ولي عهد المملكة، محمد بن سلمان، الذي يريد الخروج من ورطته، لا يمانع تجريب خطط «مُرشده» ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، أملاً في إرضاخ «أنصار الله» ولجمها، ومن ثمّ منحها فتاتاً سياسياً لا يسمح لها بممارسة دور مقرر في سياسات اليمن ورؤاه الاستراتيجية. في كل الأحوال، أزيح هدف السيطرة على صنعاء وإعادة «الشرعية» إليها من الواجهة، وباتت الحديدة - بالنسبة إلى الرياض - «قشة النجاة» التي لا مفرّ من التعلق بها.

وضعت الأمم المتحدة «التحالف» على رأس قائمة منتهكي حقوق الأطفال في اليمن (أ ف ب)

تفترض الإمارات والسعودية أن إحاطة جولة غريفيث الجديدة بالتهويل قد يفلح في حمل «أنصار الله» على رفع الراية البيضاء، بعدما أخفقت هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها بداية المعركة (لدى زيارة المبعوث الأممي لصنعاء). لكن الدولتين تبدوان في ذلك كمن يهدّد بما لا يملك؛ إذ إنهما لا تزالان عاجزتين عن فكّ الحصار عن قواتهما المستنزفة على الشريط الساحلي. ورغم الأنباء المتداولة عن تجهيز ثلاثة ألوية جديدة من أجل تلك المهمة، إلا أن لا شيء يضمن أن لا يكون مصير القادمين هو نفسه مصير من سبقهم إلى الفازة والدريهمي وغيرهما، حيث تواصل القوات المشتركة تنفيذ ضربات نوعية ضد المهاجمين، كان آخرها عملية لوحدة الهندسة العسكرية في الجيش واللجان في الدريهمي، أدت إلى مقتل قائد كتيبة وستة من مرافقيه، فضلاً عن تدمير ست آليات عسكرية متنوعة. استنزاف باتت «ألوية العمالقة» السلفية تعترف به مبطناً، بقولها إن «المليشيات الحوثية تحاول بشكل مستمر قطع طريق الإمداد من جهتي الجاح والفازة»، كما جاء في تصريح مساء أول من أمس لقائد «اللواء ثاني - عمالقة» أحمد الحجيلي. أكثر من ذلك، لم تعد المليشيات المدعومة إماراتياً متمسكة بسردية السيطرة على مطار الحديدة التي لا تزال الوسائل الإعلامية الإماراتية ترفع لافتتها، وهو ما يوحي به قول الحجيلي نفسه إن «قوات الجيش الوطني والمقاومة تمكنتا من تأمين محيط مطار الحديدة من الجهات الشرقية والجنوبية والغربية وجزء من الجهة الشمالية». لكن ما لا يقرّ به الحجيلي أن تلك القوات باتت محاصرة في محيط المطار ولا منفذ أمامها سوى البحر، وأن البقية تراجعت إلى الخط الرابط بين الخوخة والدريهمي بعد سيطرة «أنصار الله» على قرية المشيخة الواقعة بين الجاح والمجيليس، وهو ما أدى عملياً إلى توقف محاولات التقدم.

بناءً على هذا الواقع الميداني، تبدو «الشرعية» أكثر واقعية من داعميها، إذ يُنقل عن مصادر سياسية مقربة منها أن «التحالف أطلق المعركة من دون أن يحسبها جيداً، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى التحذير من استمرارها». وتضيف المصادر نفسها أن «ثمة مساعي واضحة لوقف المعركة»، وأنه «سيجري إلزام الرياض وأبو ظبي بقبول رقابة أممية على ميناء الحديدة، بدلاً من مطلبهما تحرير الحديدة ومينائها وتسليمهما للشرعية». قد تصحّ تلك التوقعات، لكن في الوقت نفسه قد تصرّ أبو ظبي والرياض على «ركوب رأسهما»، رغم التحذيرات الموجهة إليهما من داخل «بيتهما» من أن القوات الموالية لهما «ستصبح صيداً سهلاً للحوثيين»، وأن «خسارة معركة الحديدة ستؤدي إلى تمكين الحوثي أكثر وتعزيز موقفه في الداخل والخارج». في هذه الحالة، ومع التلويح بـ«عملية عسكرية قادمة ستغيّر موازين المعركة» (رغم الاعتراف بالعجز عن السيطرة على المطار، والحديث عن «الاضطرار إلى الانسحاب إلى محيطه» بحسب ما أفادت به أيضاً مصادر ميدانية في «المقاومة الجنوبية»)، يبدو «التحالف» متجهاً نحو العمل بسياسة «الأرض المحروقة»، التي لن تفيده إلا في تصدر المزيد من القوائم السوداء، بعدما أعلنت الأمم المتحدة، أمس، وضعه على رأس قائمة منتهكي حقوق الأطفال في مناطق النزاعات، بحصده أرواح أكثر من 600 من الضحايا الأطفال في حرب اليمن.

(الأخبار)

العراق

العبادي يفتح النار على البرلمان:

الحكومة باقية

> في ظلّ بروز مؤشرات إلى فشل دعوته الأخيرة لـ«لمّ شمل سياسي»، أطلّ حيدر العبادي أمس، مدافعاً عن حق حكومته في ممارسة صلاحياتها حتى تشكيل حكومة جديدة، ومهاجماً البرلمان و«المفوضية» وكذلك حليفه هادي العامري

بعدما رفضت «المحكمة الاتحادية العليا» (أعلى سلطة قضائية في البلاد)، أول من أمس، أي محاولة لتمديد عمر البرلمان باعتبارها «أمراً باطلاً يضرب الدستور»، وتنبيهها إلى أن «أي قرار يصدر عن البرلمان بعد 45 يوماً من الانتخابات لا سند دستورياً له»، جاء أمس موقف رئيس الوزراء، حيدر العبادي، وما يمثله من سلطة تنفيذية في البلاد، استكمالاً لقرار السلطة القضائية، إذ رأى في محاولة تمديد عمر المجلس النيابي أمراً «مخالفاً للدستور»، مشدداً، خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي، على ضرورة اجتماع القوى السياسية، في دعوة غير مباشرة إلى إنجاح مبادرته لـ«لم الشمل»، والتي يبدو أنها فشلت حتى الآن، وفق معلومات «الأخبار».

وإن كان الهدف من تمديد عمر البرلمان - بحسب ما يرى البعض - الإبقاء على حضور الأخير، ومنع ستعمل بكل صلاحياتها، وستستمر حتى آخر يوم من ولايتها، وواجبها حماية المواطنين»، الأمر الذي سبق أن أكده الأسبوع الماضي بقوله إن «عمل الحكومة الحالية سيستمر بعد انتهاء عمر البرلمان (في 30 حزيران الجاري) في حال عدم حسم ملف نتائج الانتخابات». واستغل العبادي مؤتمره ليفتح النار مجدداً على الأمين العام لـ«منظمة بدر»، هادي العامري، الذي سبق أن حمّل الحكومة الحالية و«المفوضية العليا المستقلة للانتخابات»، قبل أيام، مسؤولية الخروقات الانتخابية، معتبراً أن حكومته «لم تفشل في الانتخابات، بل إن مهمتها انتهت بتأمين يوم الاقتراع». وتابع العبادي هجومه على العامري، من دون أن يسميه، معلّقاً كل التهم الملقاة بشأن نزاهة الانتخابات وصحة نتائجها على «المفوضية»، التي رأى أنها «نتيجة ممتازة لنظام المحاصصة»، قبل أن يضيف البرلمان إلى قائمة أهداف هجومه الكلامي، بحديثه عن أن «مجلس النواب جزء ممّا حصل من خروقات بسبب اختيار هذه المفوضية، وكذلك مفوضية الانتخابات تتحمل جزءاً من الأزمة لعدم رصانة أجهزة الاقتراع الإلكترونية».

وتطرق العبادي، كذلك، إلى الوضع الحدودي مع تركيا، حيث يشهد شمال البلاد ، وتحديداً جبال قنديل ، تصعيداً من الجانب التركي تجاه «حزب العمال الكردستاني» (بي كا كا). وأشار رئيس الوزراء، في هذا الإطار، إلى أن بغداد تبحث مع أنقرة «إعادة انتشار قواتنا الحدودية»، مجدداً القول: «إننا لن نسمح لأي جهة بأن تستغل الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار».

وفي معرض حديثه عن ظاهرة السلاح المتفلّت التي باتت تهدد الأمن الاجتماعي في المناطق الجنوبية، شدد العبادي على «ضرورة بسط السلطة والسيادة العراقية»، داعياً إلى «نزع أسلحة الجماعات المسلحة في عموم البلاد، وخصوصاً منظمة (بي كا كا) الإرهابية».

أمنياً، وفيما تشهد البلاد سلسلة من الحوادث، كان آخرها عملية اختطاف على طريق بغداد ـ كركوك، حذّر العبادي وسائل الإعلام والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي من نشر أي خبر «حرصاً على سلامة مختطفي كربلاء»، موضحاً أن «الإرهابيين استغلوا الليل والجبال الوعرة في عملية الخطف على طريق بغداد وكركوك، والمنطقة صعبة ومليئة بالعبوات الناسفة والألغام». وفي سياق متصل، وخلال كلمته في «المؤتمر الدولي للوسطية والاعتدال»، نبّه العبادي إلى خطورة من سماهم «المرجفين» الذين «يريدون إثارة الإشاعات والخوف ويضخمون من أعمال العدو»، معتبراً أن هؤلاء هم «خطر داخلي»، داعياً إلى «وحدة كلمة المسلمين، وعدم وضع الحواجز، وعدم التدخل في عقائد الناس».

(الأخبار)

يحرص البغداديون على شراء «الصحون اللاقطة لمشاهدة مباريات المونديال (أ ف ب)

فلسطين

«حماس» غير معنية بـ«العرض» الإسرائيلي

مصر تعدّ لصفقة جديدة شاملة

تتواصل التقديرات الإسرائيلية بشأن الوضع الإنساني في قطاع غزة وإمكانية تدحرج الأمور لانفجار يأخذها إلى حرب مقبلة. هذا الأمر دفع سلطات الاحتلال إلى تحريك ملف عروضات يقدم فيه بعض التنازلات مقابل تهدئة الأوضاع في غزة. في المقابل، تحرك مصر مساعيها من خلال صفقة جديدة ستعرضها على «حماس» تتضمن فيها تهدئة عسكرية طويلة الأمد

أمام شاطئ غزة قبل أيام (أ ف ب)

هاني إبراهيم

علمت «الأخبار» أن العرض الإسرائيلي (ميناء مقابل تسليم الأسرى الإسرائيليين) الذي تحدث عنه الإعلام العبري خلال اليومين الماضيين لم تبلغ به حركة «حماس» بعد. ولم تتلقَّ أي عروض جديدة من أي وسيط سوى النقاشات التي أجرتها مع المصريين خلال الفترة الأخيرة لتحسين الواقع الاقتصادي في قطاع غزة. وتشير المصادر «الحساسة» إلى أن العرض الإسرائيلي، الذي يضم إقامة منفذ بحري وميناء، مطل على جزيرة قبرص بضمان عدم تهريب الأسلحة عبره مقابل تسليم الجنود الأسرى في قطاع غزة، لا يلقى قبولاً لدى أوساط الحركة. وهي ترى أن الإفراج عن الأسرى عبر صفقات تبادل مع الاحتلال من ثوابتها وتعهداتها الوطنية للأسرى وعائلاتهم.

وقال مصدر لـ«الأخبار» إن الحركة لن تعطي رأياً في هذه القضية ما لم توجد عروض رسمية، في حين أنها قد تدرس عروضاً تشمل صفقة شاملة تدمج بين الإفراج عن الجنود الأسرى والوضع الإنساني والاقتصادي. وفي وقت سابق، أبلغت الحركة الوسيط المصري أنها ترفض التفاوض في ملف الإفراج عن الجنود الإسرائيليين من دون شموله الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين. وقد أجرت محادثات للتوصل إلى صفقة تبادل عبر الوسيط المصري خلال الفترة الماضية، إلا أنها اصطدمت برفض الحكومة الإسرائيلية لشروطها. وقد اتهم رئيس حركة «حماس» في غزة، يحيى السنوار، الشهر الماضي، الاحتلال بالتراجع عن عقد صفقة تبادل بعد وصولها إلى مراحل متقدمة، موضحاً أن حكومة الاحتلال تبدو «غير مستعدة لعقد صفقة جديدة».

في السياق نفسه، علمت «الأخبار» أن الوسيط المصري يُعدّ لسوَّدة صفقة شاملة بين إسرائيل والحركة برعاية ودولية. الصفقة الجديدة تشمل إنهاء ملف الأسرى وتحسين الواقع الاقتصادي في غزة، بالإضافة إلى تهدئة عسكرية طويلة الأمد يُرفع خلالها الحصار الكامل عن القطاع وتُمنَح حرية التنقل عبر المر البحري باتجاه قبرص برقابة أمنية دولية لضمان عدم تهريب السلاح إلى الداخل.

وخلال الفترة الماضية، حاول عدد من الوسطاء الدوليين والعرب الوصول إلى صفقة تبادل أسرى بين «حماس» وإسرائيل، حظيت جميعها بترحيب «حمساوي»، ورفض إسرائيلي نظراً للبون الشاسع في الرؤى لملف الجنود الأسرى بين الطرفين. ومن بين الوسطاء: المنسق الخاص للأمم المتحدة لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، والسفير القطري لدى السلطة محمد العمادي. إلى ذلك، غزة تنتظر زيارة الوسيطين (العمادي وملادينوف) خلال الأيام المقبلة، ويتوقع أن يحملا تصوراً إسرائيلياً للعرض الذي تحدث عنه وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان.

من جهة أخرى، كان ملف غزة الإنساني حاضراً في اجتماعين عقدهما نتنياهو نهاية الأسبوع مع كبير مستشاري الرئيس الأميركي، جاريد كوشنر، والمبعوث الأميركي الخاص بالمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات. وقد تزامنت التحركات والاجتماعات الإسرائيلية والدولية مع تصريح ليبرمان، الذي يشير إلى أنه اتفق مع رئيس قبرص، نيكوس أناستاسيادس، مبدئياً، على إقامة رصيف في أحد الموانئ القبرصية لنقل البضائع إلى قطاع غزة، على أن يكون بإشراف إسرائيل.

> **الصفقة الجديدة تشمل إنهاء ملف الأسرى وتحسين الواقع الاقتصادي**

الاتفاق، الذي جرى التوصل إليه يوم الجمعة الماضي، يقضي بتشكيل طاقم عمل مشترك في غضون أسبوعين، ليعرض خلال ثلاثة أشهر خطة إقامة هذا الرصيف. وبحسب هيئة البث الإسرائيلية، تشمل الخطة آلية إشراف إسرائيلي يمنع «حماس» من استغلال هذا المنفذ لتهريب وسائل قتالية. ونقلت الهيئة عن مصدر رفيع في وزارة الأمن الإسرائيلية، لم تسمِّه، أنه «عندما ننتهي من الترتيبات اللازمة للمشروع، سنتوجه إلى سكان غزة مباشرةً دون التشاور مع حماس». هذا العرض يمثل تراجعاً واضحاً لمواقف ليبرمان الذي كان يقرن موافقته لتحسين الواقع الاقتصادي في غزة بتسليم «حماس» سلاحها وإعادة الجنود الأسرى.